[63] الجسم) الذي ليس له جوف وليس خالي الباطن (وا جل ذكره متعال عن ذلك) أي عن أن يكون صمدا بهذا المعنى ويتصف بصفة الجسم. ثم بالغ في تعاليه عن ذلك بقوله (هو أعظم وأجل من أن تقع الأوهام على صفته)، لأن غاية مراحل الأوهام هي أواخر عالم الأبدان، ونهاية منازل الأفهام هي أواخر عالم الإمكان، وصفة الواجب خارجة بالذات عن العالمين بمراحل غير معدودة ومنازل غير محصورة. (أو تدرك كنه عظمته)، لأن عظمته تعالى لا تتناهى قدرا وعرفانا، ولذلك كلما غاص العارف المتقرب إليه في البحر الزاخر من عظمته وعبر منزلا من منازلها ازدادت عظمته في نفسه وعلم منها فوق ما علمه أولا وهكذا حتى يكمل عقد يقينه بذلك ويبلغ إلى نهاية ما يتصور له من منازلها فينادي بالعجز عن معرفته ويقر بعلو عظمته كما نطق به لسان سيد الأنبياء وأشرف الأوصياء صلى ا عليهما وعلى أولادهما النجباء. (ولو كان تأويل الصمد في صفة ا تعالى المصمت) الذي لا جوف له، فاللام للعهد (لكان مخالفا لقوله (1) تعالى ليس كمثله شئ) واللازم باطل فالملزوم مثله، وأشار إلى بيان الملازمة بقوله: (لأن ذلك من صفة الأجسام المصمتة التي لا أجواف لها مثل الحجر والحديد وسائر الأشياء المصمتة التي لا أجواف لها، تعالى ا عن ذلك علوا كبيرا). قوله: " مثل الحجر " - إلى قوله: " لها " في بعض الكتب نسخة وفي بعضها أصل. فإن قلت: لاشبهة في أنه تعالى شئ لا جوف له، وهو المراد بقول من قال: إنه المصمت الذي لا جوف له لا ما هو الظاهر منه أعني الجسم المصمت فإن المصمت ما لا جوف له، وهو يعم الجسم وغيره. قلت: هذا التوجيه لا يصح من جانب المشبهة لأنهم صرحوا بأنه تعالى جسم نوري صمدي كما مر، على أن الظاهر المتبادر من المصمت في اللغة والعرف هو الجسم الذي لا جوف له، فلا يجوز وصفه تعالى به قطعا (فأما ما جاء في الأخبار من ذلك فالعالم (عليه السلام) أعلم بما قال) (2) لم يرد بذلك ما هو المتبادر من أنه

---

1 - قوله: " لكان مخالفا لقوله تعالى " يعنى أن الخبر إذا خالف ظاهر الكتاب فهو مردود، وهذا يدل على حجية ظاهر الكتاب عند المصنف، وقوله: " لأن ذلك من صفة الأجسام " أن الخبر المخالف لصريح العقل أيضا مأول. (ش) 2 - قوله: " فالعالم (عليه السلام) أعلم بما قال " تأويل الصمد بالذى لا جوف له وارد في الأخبار، وظاهره غير مراد البتة، لأنه يستلزم الجسمية فلابد أن يكون له تأويل لا ينافي التنزيه، ولما لم يتبين لصاحب الكافي رحمة ا ذلك التأويل أحاله إلى الأئمة = (*)